الباب الثامن

سياسات التجارة الدولية والمتغيرات العالمية


أولاً
مفاهيم عامة
ثانياً
السياسات التجارية
ثالثاً
الاتفاقيات التجارية
رابعاً
أسعار الصرف
خامساً
أسعار الصادرات
سادساً
معدل التبادل الدولي
سابعاً
ميزان المدفوعات

أولاً

مفاهيم عامة General Concepts

التجارة الدولية: نشاط اقتصادي يتم خارج الحدود القومية للدولة. وهي أهم مجال للعلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول، فهي مهمة لتوفير أسواق لتصريف فائض الإنتاج المحلي، وتغطية احتياجات المجتمع التي لم يستطيع إنتاجها .

وتنقسم إلى قسمين:

تجارة منظورة Visible trad وهي تبادل السلع (المرئية) بين الدول.

تجارة غير منظورة Invisible trade وهي تبادل الخدمات بين الدول.

أولاً

مفاهيم عامة General Concepts

خطة التجارة الدولية: منهج تحديد هيكل التبادل، والكيفية التي يتم بها خلال فترة زمنية محددة، ومتطلبات الخطط الفرعية.

الرسوم الجمركية: ضريبة على السلع المستوردة والمصدرة، وتستخدم لحماية الصناعات من المنافسة الأجنبية

وتنقسم الي قسمين:

الضريبة النوعية Specific (fixed) tax وتفرض على السلعة بصرف النظر عن قيمتها.

الضريبة القيمية Advadloram tax نسبة معينة من قيمة السلعة .

وتوجد بعض القيود الأخري مثل قوانين البيئة والحجر الصحي، والحجر الزراعي، وقوانين التعبئة، والماركات وهي عوائق تحد من التجارة الدولية.

أولاً

مفاهيم عامة General Concepts

الاستيراد المؤقت: استيراد السلعة لإعادة تصديرها إلى بلد آخر، بصورة فورية أو بعد إجراء تغييرات عليها مثل تجزئتها أو إعادة التغليف بحيث تصبح ملائمة للأسواق الدولية.

الاكتفاء الذاتي: تلبية جزء كبير من الاحتياجات من السلع من الإنتاج المحلي، والاستغناء عن استيرادها من الخارج. وتلجأ الدول إليه في حالة الأزمات مثل الحروب أو الحظر الاقتصادي.

الأمن الغذائي: حصول الأفراد على الغذاء الكافي لنشاطاتهم، ويتوفر عندما يصبح الإنتاج قادر على الإمداد بالغذاء في كل الأوقات والأزمات وأوقات تردى الإنتاج وظروف السوق الدولية.



السياسات التجارية International trade policies

التسويق الدولي: international Marketing هو عمليات التبادل التي تتم عبر حدود الدولة بهدف إشباع الحاجات الإنسانية.

السياسة التجارية الدولية: هي مجموعة المبادئ والإجراءات التي تضعها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية، وهي جزء من السياسة الاقتصادية، وهدفها الرئيسي هو تنمية الاقتصاد القومي، وإحداث توازن في ميزان المدفوعات، وحماية الصناعات الوطنية، وتحقق أهداف فرعية أخري مثل التوظف الكامل، والاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف، وهي وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

وتنقسم إلى نوعين هما:



International trade policies السياسات التجارية

أنواع
السياسة التجارية

سياسة حرية التجارة

سياسة حماية التجارة

ثانياً

السياسات التجارية International trade policies

حرية التجارة هو منع التدخل الحكومي في العلاقات التجارية مع الخارج.

سياسة الحرية التجارية هو توفير الحرية لتدفق السلع عبر حدود الدولة، فلا تفرض الدولة القيود للواردات أوالصادرات، وتتضمن هذه السياسة الحد من التدخل الحكومي في التجارة الدولية، وترك التجارة الدولية حرة من كافة القيود، فالاتجار الحر بين الشعوب هو حق طبيعي للإنسان.

سياسة الحماية استخدام الدولة سلطتها للتأثير على اتجاه المبادلات، وطريقة تسويتها، وسبب ذلك هو تغليب المصلحة القومية على مصلحة الدول الأخرى في العالم.

ويتم إخضاع التجارة الدولية لإشراف الدولة ومعنى ذلك أن الدولة تستطيع أن تفرض قيود على الصادرات والواردات لتحقيق الإشراف.



السياسات التجارية International trade policies

وهاتين الصورتين يندر تحققهما في الواقع، فالسياسات المطبقة لكل دول العالم تحوي على الحرية والحماية، وسياسات التجارة الخارجية تكون إحد الأنواع الآتية:

- سياسة تشجيع الصادرات
- سياسة احلال الواردات
- سياسة التمييز السعري في التجارة الخارجية
- سياسة التجارة الخارجية الدولية
- سياسة التجارة الخارجية الاقليمية
- سياسة التجارة الخارجية القومية



International trade policies السياسات التجارية

❑ سياسة التجارة الخارجية القومية:

هي سياسات تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، مثل سياسة الرقابة على التجارة الخارجية، وسياسة التميز السعري سياسة تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

❑ سياسة التجارة الخارجية الاقليمية:

هي سياسة تتخذها الدولة بالاتفاق مع الدول الأخرى الواقعة في نفس الموقع الجغرافي لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة مثل الاتفاقيات الثنائية، أو الاتفاقيات متعددة الأطراف.

❑ سياسة التجارة الخارجية الدولية:

هي سياسات تتخذها المنظمات الاقتصادية، والنقدية لتنظيم التجارة بين الدول، لتنشيط التجارة الدولية البينية، من أمثلة هذه المنظمات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة الدولية.



السياسات التجارية International trade policies

- **سياسة التمييز السعري في التجارة الخارجية:**

تبيع الدولة نفس السلعة لدول أخري بأسعار أعلي لاختلاف مرونة الطلب، ويتحقق ذلك عند توافر أسواق منفصلة ذات مرونة طلب مختلفة.

- **سياسة احلال الواردات:**

هي تطوير الصناعات المحلية بحيث يؤثر على إجمالي الواردات بالنقص، لمواجهة زيادة الطلب علي هذه السلع.

- **سياسة تشجيع الصادرات:**

هي وسائل تتبعها الدولة للتأثير على كمية وقيمة الصادرات لزيادتها، لمواجهة المنافسة الأجنبية بالأسواق العالمية، مثل الإعانات والإعفاءات الضريبية، وفرض ضريبة على الاستهلاك المحلي.



الاتفاقيات التجارية Trade Agreementes

هى تعهد بين دولتين أو أكثر على منح تسهيلات للاستيراد والتصدير، وتتحدد مدتها بفترة معينة، تتحدد تلقائياً وتلحق بها قوائم السلع المقترحة، وتساعد هذه القوائم على توجيه الإنتاج وفق حاجات التصدير **ومن أهم هذه الاتفاقيات التجارية:**

- **الاتفاقيات الثنائية :**

هى اتفاقيات تؤدي إلى إيجاد طريقة لتمويل التجارة الخارجية بين دولتين عن طريق فتح اعتمادات لتسوية مدفوعات الدولتين، وسماح شراء الاحتياجات من الدول الأخرى بالعملة الوطنية، ومعظم هذه الاتفاقيات يكون معدل التبادل متساوي النسب، وتشجع هذه الاتفاقيات الصادرات بمعدل أكبر، وتنويع مصادر الصادرات، وتخفيف مشكلة النقد الأجنبي، وحل مشكلة السيولة الدولية، وتنظيم التجارة الدولية، وتصريف السلع التي يتعذر تصريفها .



الاتفاقيات التجارية Trade Agreementes

اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية:

هي معاهدة تتم بين دولتين، تنظم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات، وفق ما تعبر عنه إرادة الدولتين، بهدف تنمية مقدار المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة بينهما، وأهم هذه الاتفاقيات هو:

- **اتفاقيات التعويضات:** نوع من المقايضة تشمل التجارة من السلع فقط وتشترط ضرورة تحقيق التوازن التجاري بدون عجز أو فائض في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية.
- **اتفاقية المقاصة:** لا يوجد فيها قيود على تسوية الحسابات وهي مرنة لتسوية الالتزامات الدولية، وتعتبر إحدى وسائل التغلب على تحويلات العملات الأجنبية بين أطراف التعاقد، حيث يسمح لكل دولة إمكانية تمويل تجارتها باستخدام عملتها المحلية.

ثالثاً

الاتفاقيات التجارية Trade Agreementes

- ✓ **اتفاقيات الدفع:** تسمح بسلف قصيرة الأجل يتم من خلالها تسوية الدين، وتغطى هذه الاتفاقيات بنود ميزان المدفوعات خاصة تحركات رءوس الأموال، ومن مزايا هذه الاتفاقيات أنها لا تعتمد على استخدام العملات الأجنبية في تسوية التبادل الدولي.
- ✓ **الصفقات المتكافئة:** تقاضي قيمة السلع المصدرة بأي وسيلة غير نقدية، وتمارس معظم الدول هذا الأسلوب، حيث يحقق عدة مزايا أهمها: التخلص من المخزون للدولة المصدرة والدولة المستوردة والحصول على السيولة، والتغلب على قضايا التمويل ونقص العملات الأجنبية. **ويوجد أنواع للصفقات المتكافئة:**

- **المقايضة:** هي مبادلة سلعة بسلعة بشكل متزامن ومتساوٍ في القيمة بدون أي تحويلات نقدية.



الاتفاقيات التجارية Trade Agreementes

- **إعادة الشراء (التعويضات):** قيام إحد الدول بتصدير آلات أوتكنولوجيا أو براءات الاختراع إلى دولة أخرى، وحصولها على جزء من ناتج ذلك لما تم تصديره إليها من قبل.
- **عمليات التجارة التحويلية:** دخول أطراف أخرى في عملية بيع السلع، ويحدث عندما تكون السلعة القادمة لاتباع بسهولة في الدولة المستوردة، فيتم ملكية السلعة إلى دولة ثالثة وتتولى شراءها ثم بيعها لمن يرغب.
- **الشراء المقابل:** اتفاقيات نقدية موازية تقوم بمقتضاها الدولة المستوردة ببيع منتجات الدولة المصدرة، والتي تتعهد بشراء منتجات من الدولة المستوردة وذلك لتسوية قيمة الصفقات.



أسعار الصرف Exchange Rate

نسبة التبادل بين الوحدة النقدية الوطنية والوحدات النقدية الأجنبية في وقت معين أو قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية.

أو عدد وحدات العملة الوطنية المدفوعة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

وتمثل الوحدات النقدية قوة شرائية قانونية في كل دولة.

ويتم تحديد سعر الصرف بتقاطع منحنى الطلب على العملة الأجنبية مع منحنى العرض لها.

ويرتفع الطلب على العملة الأجنبية بزيادة الطلب على السلع المستوردة، وتسديد القروض الأجنبية، وعندما يرتفع سعر الصرف، فإن قيمة العملة المحلية تنخفض بالنسبة للعملات الأجنبية.

ويرتفع عرض الصرف الأجنبي بزيادة التصدير وزيادة الاستثمار الأجنبي، والحصول على القروض، وينتج عنه انخفاض سعر الصرف ويقابله ارتفاع في قيمة العملة المحلية.



أسعار الصرف Exchange Rate

أنواع سعر الصرف:

- سعر الصرف الرسمي: Official Exchange rate

هو السعر الذي تحدده السلطات النقدية في الدولة.

- التبادل الدولي:

يستخدم في تقييم الواردات والصادرات، ويختلف عن القيمة الفعلية نظراً للاختلالات في هيكل البناء الاقتصادي للدولة.

- سعر الصرف الحر: Free Exchange Rate

يتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب، بدون تدخل السلطات النقدية، وهو قليل الحدوث في الحياة العملية، وتعرف أيضاً: بسياسة التعويم Flotation Policy وهو ترك سعر الصرف يتحدد طبقاً لظروف العرض والطلب. وينقسم التعويم الي نوعين: التعويم الحر، والتعويم غير الحر



أسعار الصرف Exchange Rate

- **سعر الصرف الحقيقي :**

ويتحدد سعر الصرف الحقيقي وفقاً لتغير القوة الشرائية لكل دولة.

- **سعر الصرف المتوازن:**

وهو سعر الصرف الذي يحفظ ميزان المدفوعات في حالة توازن خلال فترة زمنية معينة، ونحصل عليه بضرب سعر الصرف الرسمي في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين بالدولة والقسمة على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للشركاء التجاريين.



أسعار الصادرات Exports Rate

- **سعر تسليم المصنع :** سعر تسليم السلعة في مكان إنتاجها، وبالتالي لا توجد تكاليف نقل وشحن وتأمين تقع على المستورد حتى وصولها إلى ميناء الاستيراد.
- **سعر تسليم جانب الباخرة Free Alongside Ship:** وهو السعر الذي يشمل السلعة حتى محاذاة السفينة، ويعتبر أقل من السعر FOB بمقدار التكاليف اللازمة لتحميل السلعة على ظهر السفينة، ويمكن القول بأنه عبارة عن سعر السلعة شاملاً تكاليف النقل حتى ميناء الشحن والتصدير.
- **سعر تسليم ظهر الباخرة: Free On Board (FOB)** ويعني سعر السلعة شاملاً تكاليف النقل في بلد المصدر وتكاليف النقل في ميناء الشحن اللازمة لوضع السلعة على ظهر السفينة، وهذا السعر متعارف عليه دولياً عند تقييم قيمة الصادرات.



أسعار الصادرات Exports Rate

- سعر تسليم البلد المستورد: Cost and freight (canif) وهو سعر السلعة يشمل كل النفقات المصاحبة للسلعة في بلد المصدر حتى وصولها إلى ميناء الاستيراد دون تكاليف التأمين عليها.
- سعر تسليم ميناء الاستيراد: Cost Insurance Fright (CIF) يشمل قيمة السلعة وتكاليف النقل والشحن والتأمين من ميناء التصدير حتى وصولها إلى ميناء الاستيراد وهذا السعر يتبع عند تقييم الواردات.



أسعار الصادرات Exports Rate

- **سعر التسليم الشامل: Delivered Duty Paid** ويطلق عليه السعر Franco، ويشمل سعر السلعة شاملاً كل التكاليف التي تصرف على السلعة من وقت خروجها من أماكن الإنتاج وحتى وصولها إلى المشتري أي انه عبارة عن سعر التسليم في محل المشتري وهذا السعر يزيد عن السعر CIF بمقدار تكاليف التفريغ والرسوم الجمركية في ميناء الاستيراد.
- **السعر الاقتصادي عند المصنع : Economic Price Gate Price**
هو سعر التساوي يشمل السعر الاستيرادي الحدودي إضافة إلي تكاليف التسليم من الحدود إلى مراكز الاستهلاك.



معدل التبادل الدولي

هو النسبة بين سعر السلعة المصدرة وسعر السلعة المستوردة.
أو هو عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدول مقابل كل وحده تصدرها إلى العالم الخارجي.

طرق حساب معدل التبادل الدولي:

معدل التبادل الإجمالي Gross Barter terms of trade

$$= \frac{\text{الرقم القياسى لكمية الواردات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} \times 100$$

ويقيس العلاقة بين التغيرات في كمية الصادرات والواردات كل سنة،وتعني زيادة المعدل الإجمالي عن 100 إنه في مقابل كمية صادرات معينة يمكن الحصول على كمية أكبر من الواردات من السنة السابقة.



معدل التبادل الدولي

معدل التبادل الصافي Net Barter terms of trade

= الرقم القياسى لأسعار الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات × 100

ويقيس هذا الرقم العلاقة بين التغير في أسعار الصادرات والواردات وزيادة المعدل الصافي عن 100 تعني أن أسعار الصادرات قد ارتفعت بالنسبة لأسعار الواردات، مما يعني أن التجارة الدولية تسير في صالح الدولة.



معدل التبادل الدولي

معدل التبادل الداخلي Income Barter terms of trade

= الرقم القياسى لقيمة الصادرات / الرقم القياسي لأسعار الواردات × 100

ويعبر عن كمية الواردات التي نحصل عليها مقابل الدخل من الصادرات،

ويمكن الحصول على معدل التبادل الداخلي بطريقة أخرى.

= معدل التبادل الصافي × الرقم القياسي لكمية الصادرات.



معدل التبادل الدولي

أربحية الاقتصاد القومى من التغيرات فى معدل التبادل الصافى :

$$= \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}} - \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}} \times 100$$

فإذا كانت القيمة موجبة دل على تحسن أربحيه الاقتصاد، واتجاه صافي الموازنات التجارية لصالح الدولة، وإذا كانت القيمه سالبة دل ذلك على تدهور أربحيه الاقتصاد القومي، واتجاه صافي الموازنات الخارجية في غير صالح الدولة.



معدل التبادل الدولي

العوامل التى تؤثر على معدل التبادل الدولى:

التنمية الاقتصادية:

يتدهور معدل التبادل الدولي نتيجة للنمو حيث يؤثر علي الطلب على الواردات من المعدات الرأسمالية والسلع الاستهلاكية نتيجة ارتفاع الدخول، ويؤدي ذلك الي عجز ميزان المدفوعات لفترة زمنية حتي يصل الاقتصاد القومي لمرحلة اكتمال النمو.

تغيرات الطلب:

تؤدي زيادة الطلب على الواردات إلى زيادة أسعارها، مما يؤدي إلى تدهور معدل التبادل الدولي، وتؤدي زيادة الطلب العالمي على صادرات هذه الدولة إلى اتجاه معدل التبادل لصالح هذه الدولة نتيجة زيادة الكميات المصدرة.

مرونة الطلب:

يكون معدل التبادل الدولي في صالح الدولة التي طلبها قليل المرونة، والعكس في حالة السلع التي يكون طلبها مرناً، وسبب ذلك أنه كلما زادت مرونة الطلب لسلعة دولة أخرى أدي إلى زيادة المنفق نتيجة انخفاض ثمن الوحدة.



ميزان المدفوعات The Balance of Payment"s

سجل محاسبي يبين كل المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي ويوضح ما للدولة عند الغير وما للغير تجاه الدولة، ويتكون من جانبين جانب دائن ويضم الإيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين ويضم المدفوعات إلى العالم الخارجي.

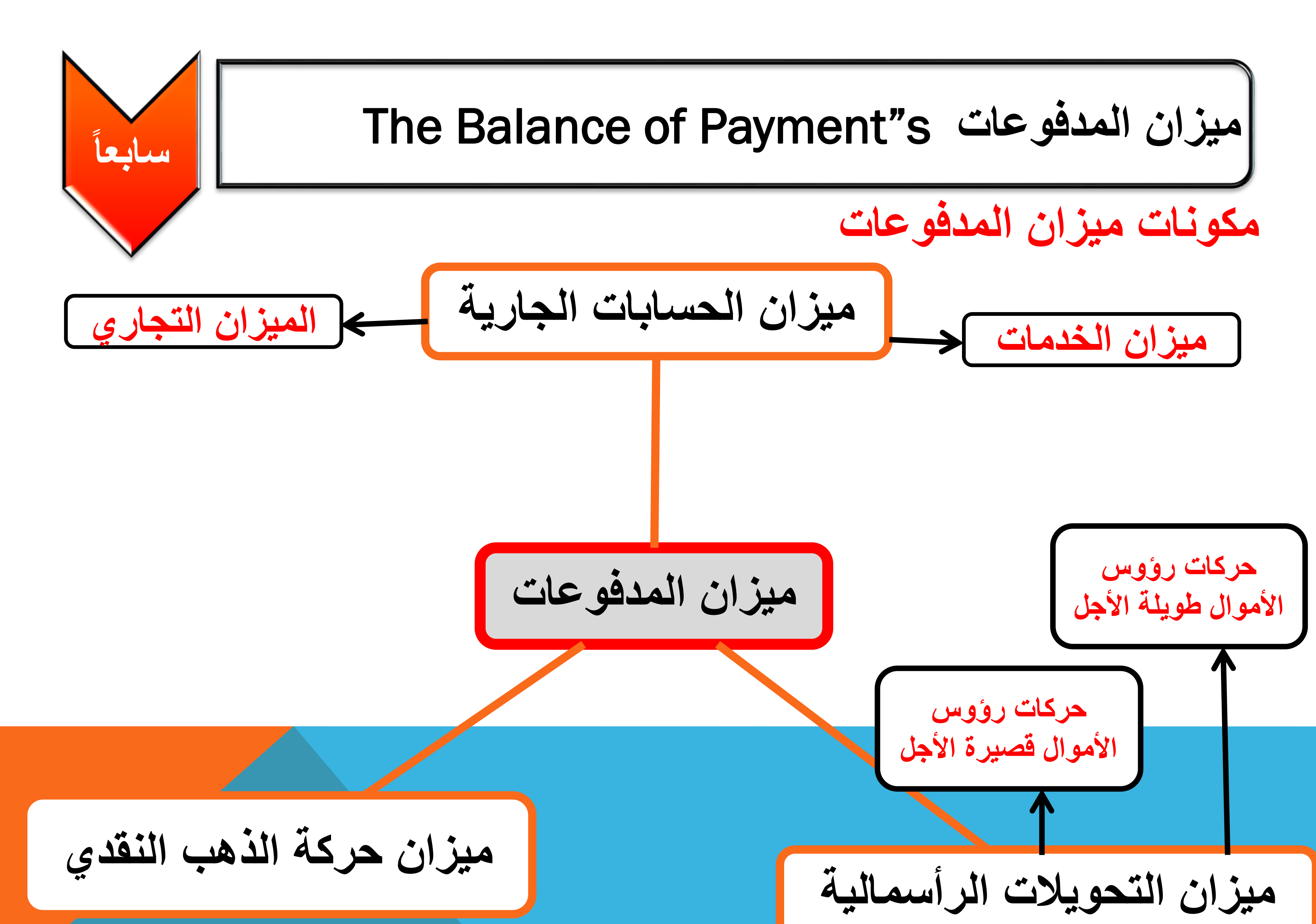
ويعكس كلاً من الأحوال الاقتصادية للدولة، وسعر الصرف، وتغيرات الطلب المحلي على السلع الخارجية، وتغيرات الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية، مما يمكن من متابعة مدى التطور الاقتصادي للدولة ونتائج السياسات الاقتصادية المتبعة **ولميزان المدفوعات عدة وظائف:**



ميزان المدفوعات The Balance of Payment”s

وظائف ميزان المدفوعات :

- يقدم معلومات عن درجة ارتباط الاقتصاد بالعالم الخارجي، لأن توفر البيانات لفترة طويلة يعرفنا التحولات الهيكلية للمعاملات التي مر بها الاقتصاد القومي.
- معاونة واضعي السياسة الاقتصادية، لأن الإجراءات المالية والنقدية ترتبط بحالة ميزان المدفوعات.
- البيانات التي يحتويها ميزان المدفوعات هي أداة تقييم وتفسر الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي. **ويتكون ميزان المدفوعات من:**


سابعاً
The Balance of Payment"s ميزان المدفوعات
مكونات ميزان المدفوعات
ميزان الحسابات الجارية
الميزان التجاري
ميزان الخدمات
ميزان المدفوعات
حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل
حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل
ميزان حركة الذهب النقدي
ميزان التحويلات الرأسمالية



ميزان المدفوعات The Balance of Payment”s

وهناك ثلاث حالات لميزان المدفوعات:

إذا تساوت المتحصلات الكلية مع المدفوعات الكلية فإنه في حالة متوازن.

وإذا كانت المتحصلات أكبر من المدفوعات الكلية فإنه يحقق فائضاً.

وإذا كانت المتحصلات الكلية أقل من المدفوعات الكلية فإنه يحقق عجزاً.



The Balance of Payment"s ميزان المدفوعات

مكونات ميزان المدفوعات	متحصلات دائنة	مدفوعات مدينة
1- ميزان الحسابات الجارية: أ- الميزان التجاري. ب- ميزان الخدمات الخدمات بأنواعها المختلفة. السياحة	قيمة صادرات الدولة إلى الخارج قيمة ما تقدمه الدولة من خدمات للخارج. قيمة ما تقدمه الدولة من سلع وخدمات للسياح الأجانب.	قيمة واردات الدولة من الخارج قيمة ما تتقاضاه الدولة من خدمات من الخارج. قيمة ما يحصل عليه السياح الوطنين من سلع وخدمات من الخارج.
ميزان التحويلات الرأسمالية الانتقالات من جانب واحد	قيمة ما تحصل عليه الدولة من الخارج من تعويضات دولية وهبات ومنح مالية وكذلك تحويلات العاملين الوطنين بالخارج.	
حركات رءوس الأموال طويلة وقصيرة الأجل	قيمة ما تصدره الدولة من صكوك للخارج خلال السنة مضافاً إليه قيمة ما يجب أن يرد غليه خلال السنة من رأس المال الوطني المستثمر أو القروض في الخارج.	قيمة ما يجب أن ترسله الدولة إلى الخارج من تعويضات دولية وهبات ومنح مالية وتحويلات الأجانب للخارج. قيمة ما تستورده الدولة من صكوك من الخارج خلال السنة مضافاً إليه قيمة ما يجب أن يرد خلال نفس السنة من رأس المال الأجنبي المستثمر أو المقرض في الداخل.
ميزان حركات الذهب	ما تصدره الدولة بضاعة سلعية أو ما يرسل منه للخارج لسداد الديون المتبقية من ميزان الحسابات الجارية وميزان عمليات رأس المال	ما تستورده الدولة بضاعة سلعية أو ما يرد للدولة لتسديد بعض الحقوق المتبقية له قبل الخارج من ميزان الحسابات وميزان راس المال.



ميزان المدفوعات The Balance of Payment"s

أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

- **عوامل لا يمكن توقعها** مثل النقص المفاجئ لمحصول تصديري الناتج عن الكوارث الطبيعية أوالتغيرات المفاجئة في أذواق المستهلكين محلياً أو خارجياً، نظرا للاختراعات الجديدة، أواكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تغني عن الطلب على المواد الأولية الوطنية. وقد يرجع إلى حدوث تغيرات سياسية، مثل حدوث الحروب وغيرها.
- **عوامل يمكن توقعها** ويمكن تجنبها عن طريق التدخل الحكومي، مما يؤثر على مستويات الأسعار، وبالتالي تتأثر حركة الصادرات منها والواردات إليها.
- **قيام بعض الدول بالتوسع في برامج التنمية الاقتصادية** مما يدفعها إلى استيراد آلات ومستلزمات الإنتاج اللازمة لعملية التنمية، ويتأثر ميزان المدفوعات بمستوى التطور الاقتصادي للدولة خلال مراحل النمو وانتقاله من مرحلة إلى مرحلة أكثر تقدماً.



ميزان المدفوعات The Balance of Payment"s

أسباب اختلال ميزان المدفوعات:

- **سعر الصرف**، إذا كان سعر الصرف في الخارج أعلى من الأسعار السائدة في الداخل ظهر عجز في ميزان المدفوعات،
وإذا كان سعر الصرف في الخارج أقل من الأسعار السائدة في الداخل ظهر فائض في ميزان المدفوعات.
- **تغيرات العرض والطلب** والتي تعكس توزيع الموارد الاقتصادية بين مختلف القطاعات مما ينعكس أثره على الميزة النسبية للدولة، والتجارة الخارجية.



ميزان المدفوعات The Balance of Payment"s

ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي:

الدول المتقدمة تكون معظم صادراتها سلع مصنعة، وتكون الواردات مواد خام وسلع غذائية. أما الدول النامية فتكون معظم صادراتها من المواد الخام، وتكون الواردات سلع مصنعة ونصف المصنعه وأحياناً بعض المواد الغذائية، وتتنوع في الصادرات كلما زادت درجة التقدم بحيث تظهر السلع المصنعة ونصف المصنعة في جانب الصادرات.

علاقة ميزان المدفوعات بالدخل القومى:

الصادرات من السلع والخدمات الوطنية تدر دخلاً للمواطنين، فيؤثر على الإنفاق القومي فهي تؤدي حصول الدولة على دخول جديدة، وبالتالي زيادة العمالة والإنتاج، والعكس صحيح.


شكراً
أي سؤال


شكراً